

الجدول 1

2018

عدد السكان (بالمليون)	48
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	822
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	1707
الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ¹	1086
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات ¹	770

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفرق، والبيانات الرسمية
ملاحظات:

(1) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

تشير التقديرات إلى أن النمو قد تعافى إلى 2.1% في عام 2018، بدعم من زيادة النشاط غير الهيدروكربوني وارتفاع إنتاج النفط. ومع ذلك، فإن اتفاق أوبك+ في ديسمبر/كانون الأول 2018 لخفض إنتاج النفط سيكبح هذا الانتعاش في عام 2019، إذ من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 1.2%. ولا يزال العجز في رصيد المالية العامة والمعاملات الجارية مرتفعاً رغم بعض التراجع، كما أن معدلات الدين تزداد سوءاً. وتنبئ المخاطر الرئيسية للتوقعات الاقتصادية من تأجيل تصحيح الأوضاع المالية، الأمر الذي سيعيق خفض الدين ويؤثر سلباً على ثقة مؤسسات الأعمال وتكاليف التمويل الخارجي في بيئة عالمية غير مواتية.

في أكتوبر/تشرين الأول 2017 بتوفير 25 ألف وظيفة للعمانيين، في أحدث مثال على هذه التعهدات. لكن تم توظيف 13 ألف مواطن فقط منذ ذلك الحين، مما يعكس موعات الاستيعاب في القطاعين العام والخاص. في يناير/كانون الثاني 2018، حظرت الحكومة أيضاً توظيف الأجانب في عشرة مجالات بالقطاع الخاص، مما ساهم في خفض عدد المغتربين في عمان بنسبة 3.4% بين أكتوبر/تشرين الأول 2017 وأكتوبر/تشرين الأول 2018. ويعكس هذا اتجاهها سائداً في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

الأفاق المستقبلية

من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 1.2% في عام 2019 إذ أن التزام عمان باتفاق أوبك+ في ديسمبر /كانون الأول 2018 يقيد إنتاج النفط. وسيكون هناك ارتفاع مرة واحدة في النمو إلى 6% في عام 2020 إذ تخطط الحكومة لزيادة الاستثمار في حقل خزان للغاز بشكل كبير. وستستمر الدفعة المحتملة الناتجة عن تنوع الإنفاق الاستثماري في دعم النمو في عام 2021 وفي الأجل المتوسط. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 1.5% في 2019، مما يعكس زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وسيزيد تسارعه إلى متوسط يبلغ نحو 3% في الفترة 2020-2021 مما يبرز احتمال فرض ضرائب غير مباشرة بعد 2019. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الموازنة إلى 12% من إجمالي الناتج المحلي في 2019 بسبب ارتفاع الإنفاق العام وانخفاض أسعار النفط. وتفترض ميزانية 2019 زيادة بنسبة 3% في إجمالي النفقات مقارنة بعام 2018. وتأجل فرض ضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة حتى عام 2020 أو ما بعده. وستتضاعف قيود أخرى على الإنفاق وتطبيق ضريبة القيمة المضافة مع زيادة إيرادات حقل خزان للغاز لخفض العجز في المالية العامة إلى 8.6% و 6.5% من إجمالي الناتج المحلي في عامي 2020 و 2021 على التوالي. ومن المفترض أن يؤدي التطبيق المزمع لضريبة القيمة المضافة والضرائب على الإنتاج لزيادة الإيرادات غير النفطية إلى متوسط 8% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2020-2019. ويُتوقع لعجز المعاملات الجارية أن يرتفع إلى 10% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 مع انخفاض أسعار النفط وحجم الصادرات. وسوف تفرض احتياجات التمويل

تشير التقديرات إلى أن نمو إجمالي الناتج الحقيقي في عُمان ارتفع إلى 2.1% في عام 2018 من انكماش بنسبة 0.9% في 2017، حينما ساعدت أسعار النفط والنمو القوي غير النفطي على تعويض أثر ضبط أوضاع المالية العامة. ويلقى الاقتصاد غير النفطي دعماً من جهود التنويع المستمرة والنشاط المتزايد في القطاعات الرئيسية ومن بينها السياحة والنقل والصناعات التحويلية. وتباطأ التضخم إلى 0.9% في 2018، من 1.6% في 2017، بفضل انخفاض أسعار الغذاء.

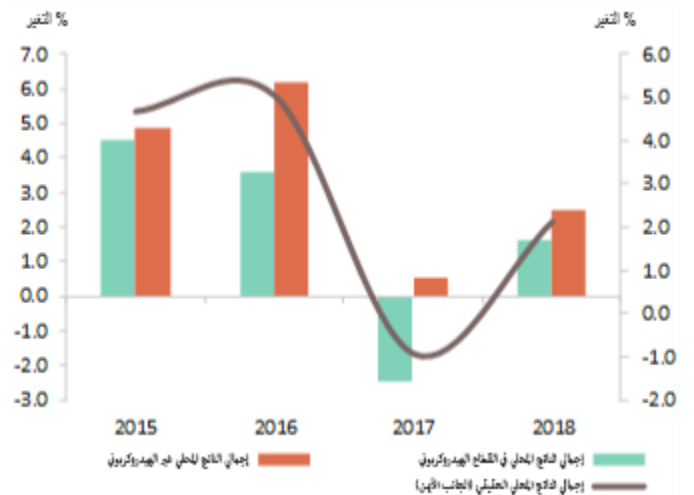
ورغم تراجع لا يزال عجز المالية العامة مرتفعاً في 2018، على الرغم من تعافي أسعار النفط. وتشير التقديرات إلى أن عجز المالية العامة قد تحسن من 13% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017 إلى 7.7% عام 2018، حينما عززت أسعار النفط المرتفعة الإيرادات النفطية وحقت ضريبة الشركات عائدات غير نفطية جديدة. وعلى الرغم من ارتفاع عائدات النفط عن المتوقع، فقد تجاوزت النفقات الميزانية بنسبة 6% بسبب زيادة الاستثمار في مشروعات التنمية وارتفاع دعم الكهرباء وتكاليف خدمة الدين.

وفي حين تحسن عجز المعاملات الجارية في عام 2018، إلا أنه لا يزال مرتفعاً بما يقدر بنحو 6% من إجمالي الناتج المحلي. وساهمت زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة في زيادة عجز المعاملات الجارية. وقد وصلت الاحتياطيات الأجنبية الانخفاض (وكانت تستخدم لتمويل العجز في ميزان المدفوعات)، من 20 مليار دولار في 2016 (أو 7 أشهر من الواردات) إلى ما يقدر بنحو 17 ملياراً في 2018 (أو 5.7 أشهر من الواردات).

وقد أدى استمرار العجز الكبير في المالية العامة والمعاملات الجارية في سلطنة عمان إلى ارتفاع مستويات الدين. وارتفع معدل الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي لما يقدر بنحو 51% عام 2018 من 47% عام 2017. وتظهر التقديرات أن الدين الخارجي سيظل مرتفعاً عند 88% من إجمالي الناتج المحلي في 2018. وقد أدى ذلك إلى سلسلة من التخفيضات في التصنيف الائتماني.

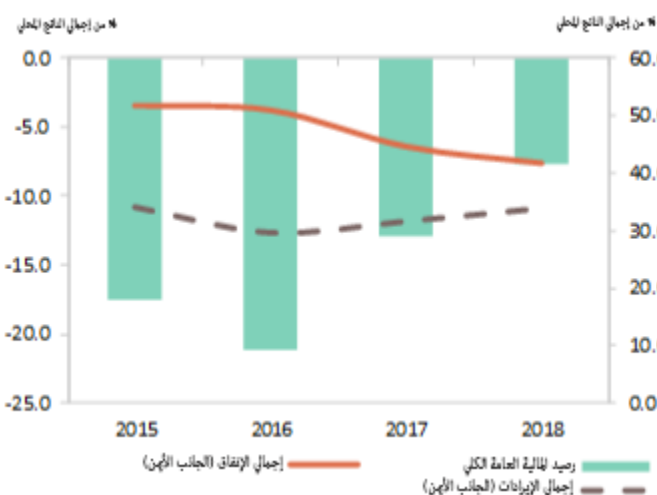
ولا يزال نقص الوظائف هو الشاغل الرئيسي للشباب العماني. ويشهد البلد نمواً سريعاً في عدد السكان وأكثر من 40% منهم تحت سن 25. وقد تعهد مجلس الوزراء العماني

الشكل 1 عمان / النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصدر: حكومة عمان وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2 عمان / العمليات الحكومية العامة



المصدر: سلطات عمان وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي/البنك الدولي.

الخارجية المزيد من الضغوط على الاحتياطيات، والتي من المتوقع أن تصل إلى أقل من 5 أشهر من الواردات. وعلى الرغم من تراجعها، سيزيد استمرار العجز المرتفع في المالية العامة نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 67% بحلول عام 2020. ومن المتوقع أن يرتفع الدين الخارجي أكثر ليشكل 100% من إجمالي الناتج المحلي اعتباراً من 2019 وما بعده. سيظل إصدار الديون الخارجية والسحوبات من صندوق الاحتياطي العام للدولة عاملاً رئيسياً في تمويل المالية العامة، على الرغم من التقدم في الخصخصة ومبيعات الأصول.

أكبر عن طرق إصلاح فاتورة الأجور والدعم، وتحسين كفاءة خدمات القطاع العام. ومن شأن تراجع أوضاع المالية العامة وانخفاض أسعار النفط أن يؤدي إلى ارتفاع العجز في المالية العامة والمعاملات الجارية، وتدهور مسارات الدين الحكومي والخارجي وزيادة تكلفة التمويل الخارجي. كما يمكن أن يؤدي استنزاف الاحتياطيات الخارجية على نحو أكبر إلى خفض ثقة المستثمرين وإلى مزيد من التخفيضات في التصنيف السيادي وارتفاع تكاليف التمويل. ويمثل توفير فرص العمل تحدياً مهماً، إذ أن معدل البطالة بين الشباب بلغ 49%.

المخاطر والتحديات

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تواجه عُمان في أن وتيرة الإصلاحات المالية والهيكلية قد تتباطأ، مما يضر بثقة المستثمرين والقدرة على تحمل أعباء الديون. ولتخفيف هذه المخاطر، يتعين على الحكومة المضي قدماً في الإصلاحات المزمعة المتعلقة بتعيين الإيرادات (وتحديدًا تطبيق ضريبة القيمة المضافة)، وتصحيح أوضاع المالية العامة بصورة

الجدول 2 عمان / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والقطر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2021 ن	2020 ن	2019 ن	2018 ت	2017	2016	
2.8	6.0	1.2	2.1	-0.9	5.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.7	1.0	1.2	1.3	0.9	5.2	الاستهلاك الخاص
1.3	0.5	0.4	0.3	-0.7	-9.7	الاستهلاك الحكومي
3.8	3.4	3.3	0.6	-3.9	16.5	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
5.0	4.8	5.4	4.4	12.9	-2.8	الصادرات والسلع والخدمات
4.9	4.0	4.5	4.1	10.2	-12.0	الواردات والسلع والخدمات
2.8	6.0	1.2	2.1	-0.9	5.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
8.2	7.0	9.5	9.1	9.0	8.3	الزراعة
3.1	2.7	2.8	-0.9	-2.5	4.6	الصناعة
2.1	10.5	-1.3	6.2	1.0	5.5	الخدمات
3.8	1.8	1.5	0.9	1.6	1.1	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-4.9	-6.1	-10.3	-5.7	-15.3	-18.7	ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
-6.4	-8.6	-12.2	-7.7	-12.9	-21.2	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات